آثار الضرائب المباشرة والغير مباشرة على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بالمغرب خلال القرنين 18 و19م

د. عبد الرحيم الربيعي
دكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

مقدمة:

تعتبر الجبايات المباشرة من زكاة وأعشار وجزية، وجبايات غير مباشرة مثل المؤنة والغرامات والذعائر وغيرها، إحدى المصادر المادية الرئيسية لبيت مال الدولة خلال القرنين 18 و19م، والتي كانت تؤديها الرعايا للمؤسسة المخزن، وفق قوانين ومعايير محددة بغيت ملئ بيت مال الدولة، لتغطية النفقات الطارئة كالحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية، أو لتمويل بعض الأنشطة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، والأمن والسلامة للمجتمع والنظام الحاكم.

وعلى الرغم من ذلك، فان استخلاص الضرائب من الرعايا لم يكن أمرا سهلا، فقد واجه الجهاز المختص بها عراقيل وصعوبات مختلفة في تحصيلها؛ كامتناع السكان عن الأداء، وخاصة في البوادي بسبب الجفاف والمجاعات، فاعتمد المخزن المرونة والتساهل في استخلاصها، إما بالتأجيل خلال سنوات الجفاف، أو الإمهال لحين تحسن الأحوال وتيسر الظروف، ولم يكن يتدخل بالقوة لإرغام السكان على أدائها إلى بعد استنفاذ كل الوسائل والطرق السلمية.

فما أنواع الضرائب التي كانت تتم جبايتها؟ وما مدى تأثير الضرائب على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي للبلاد؟ وما الأساليب التي كانت تعتمد في استخلاصها؟

أولا: الضرائب الشرعية:

احتلت الضرائب الشرعية من زكاة وأعشار مكانة متميزة لدى مؤسسة المخزن، "باعتبارها تجسيدا للقاعدة المادية التي يرتكز عليها الملك، ويضمن بواسطتها قوته واستمراريته"[1]، و"موردا مهما لبيت مال الدولة"[2]، لذا قام المخزن بفرضها على الأفراد والقبائل والتي حددها المؤرخ الناصري بقوله: "واعلم أن بيت مال المسلمين ينتظم من أمور خراج أرض العنوة وخراج أرض الصلح، وخمس الغنيمة، والزكاة، والفيء، وما صولح عليه الحربيون، والجزية العنوية والجزية الصلحية، وعشور تجار أهل الذمة وما أخذ من تجارهم، ومال المرتدين إن قتلوا ومال المنقطعين الذين ورثهم بيت المال، ومال المجهولين غير اللقطة، وما يأخذ الإمام في مقابلة معدن أو إقطاع ... وأما المسلمون فتعشير أموالهم حرام بالإجماع، ولا يحل مال امرئ إلا عن طيب نفس"[3] وذلك من أجل مساعدة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية ودفع رواتب الموظفين من جند وغيرها من النفقات مع تأهيل البنيات التحتية، إضافة إلى دعم السلع الأساسية والمؤمنة للمواطنين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق كرس السلطان مولاي إسماعيل فرض الضرائب مستحدثة أغلبها غير شرعية إلى جانب الواجبات الشرعية كالزكاة التي ظل المخزن "يستخلصها حتى سنة 1319هـ/ 1901م"[4] لملئ بيت مال الدولة، حسب الأنصبة المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية[5]، من خلال "أخذ نسبة معينة ممن كان لديه النصاب في الأموال الظاهرة كالزرع والثمار والمواشي، ومن الأموال الباطنة كالذهب والفضة وعروض التجارة، إلا أن مراعاة تلك النسب المحددة شرعا على الأموال، ومراعاة النصاب يتطلب دقة في التدوين وتحديدا فيه لا تقوم به إلا إدارة كثيفة وجيش من القائمين الذين يتخذون أكبر الاحتياط لمجانبة الإجحاف. وبما أن هذا

الشرط غير متوفر، فقد كان يلجأ إلى تقديرات أو تخريصات يختلف طابعها باختلاف الولاة والظروف، بل وصل العجز إلى عدم القيام حتى بهذه التقديرات، إلى أن صارت القبائل تطالب بأداء مقادير معلومة من الزكاة الشرعية في كل سنة حسابا على مقادير سجلت في دواوين متقادمة"[6]، لكن وبسبب الضغوطات المالية عقب حرب تطوان، وما نتج عنه من أزمة مالية، أرغمت المخزن في شخص السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان "إلى تحويل الواجب أدائه من الضرائب على المواشي والمحاصيل الزراعية، إلى ضريبة نقدية تحدد قيمتها مسبقا حسب حاجة الدولة إلى المال"[7]، مما أدى إلى إفلاس العديد من التجار والحرفين، فقد ذكر الانجليزي وندوس أنه سمع "أن أهل تطوان كانوا تجارا كبارا، وأن بعضهم تخلى عن التجارة عندما تولى الإمبراطور السلطة ويعني مولاي إسماعيل، ضانين أنهم بهذه الوسيلة سيحتفظون بما لديهم سالمين. بيد أنه حدث العكس فقد فرضت عليهم المغارم والايتاوات، واستمر هذا الفرض إلى أن استنفذت كل الثروات التي اجتمعت لديهم، وانتهى بهم المآل إلى خصص بالغ"[8]، كما فرض على "كل قبيلة بتخصيص مواردها من الزكوات والأعشار لتموين عبيد قلعتها"[9] حتى يصير "الناس مشتغلين بأسبابهم من جهاد وحج وتجارة وأمانة"[10].

واتبع المخزن طرقا عنيفة في استخلاص الضرائب والمغارم، كما حدث في عهد أحمد بن إسماعيل؛ حينما أقدم باشا تطوان (أحمد بن علي) على استعمل السلطة والعنف لإرغام السكان على دفع ضرائب ثقيلة ومغارم فوق ما يطيقونه، حتى من "المقربين منه يعانون من مطالبه مثل ما يعانيه ألد أعدائه"[11]، وقد حكا وندوس "أن سكان تطوان باتوا فقراء، وأن الأهالي لا يمتلكون أي شيء إلا برضا هذا الباشا الذي يتحكم في ثرواتهم "[12] وقد عبر الأهالي عن رفضهم الانقياد لسلطة حاكم يلزمهم بأداء ضرائب مجحفة تأتي على جميع ثرواتهم وممتلكاتهم، وهذا "كان من أكبر التظلمات التي رفعها أهل تطوان للسلطان أحمد بن إسماعيل ضد الباشا أحمد بن علي"[13] الذي لجأ إلى "الاستحواذ على أرض ومساحات كبيرة قام باستغلالها فلاحيا، وفرض على الناس ضرائب كثيرة وغرامات"[14]. أمام هذا الوضع لجأ مولاي الذهبي إلى إسقاط مختلف المكوس والضرائب غير الشرعية مما أحدث ابتهاجا واستحسانا بين الرعية. وبالمقابل شهد عهد مولاي عبد الله استنزافا لخزينة الدولة بسبب الحروب الأهلية والمجاعات، وما واكب ذلك من أزمات سياسية وطبيعية. هذا الوضع دفع مولاي محمد بن عبد الله إلى القيام بإصلاح ضريبي والعمل على تطويره باعتبارها مصدرا لتمويل خزينة الدولة خلال الأزمات. ولذلك كانت من أولى الإجراءات التي قام بها السلطان محمد بن عبد الله فرض ضرائب كانت تؤديها الرعية في حالة فراغ بيت المال.

وعندما يستنفذ المخزن كل الوسائل في استخلاص الضرائب، يتم اللجوء إلى استعمال القوة والممثلة في تجهيز حركات ضد القبائل الممتنعة عن أدائها. فعندما رفضت فرقة من أيت يعزم من قبيلة كروان عن أداء الجبايات سنة 1894م، طلب القائد محمد الكرواني من السلطان أن يصدر أمره المطاع لكافة عمال القبيلة لدعمه ومساندته على استيفاء الضرائب، كما تفصح عن ذلك هذه الرسالة الموجهة إلى السلطان ما نصه: "... إن فرقة قليلة من إخواننا أيت يعزم انحرفت عن الخدمة الشريفة وعليهم الكلف المخزنية والوظائف السلطانية فالمطلوب من مولانا ... أن يصدر أمره الشريف لعمال جروان قطبة (كذا) يشدون عضدنا حتى نتمكن منهم ونستوفوا الحقوق الواجبة عليهم ..."[15].

ولا شك أن السلطان كان يرى في استخلاص الضرائب رمزا للخضوع، ومخرجا من الأزمة، والرعية كانت تعتبر الضرائب والغرمات ظلما مستديما يجب مقاومته بكل الوسائل، أما العالم فيعتبرها خروجا عن الشرع الإلهي، مما شجع الرعية على العصيان والخروج عن طاعة السلطان. هذه القضية أكدتها الكتابات الأجنبية حول انتفاضة قبائل أحواز فاس ومكناس سنة 1911م، والتي أرجعت سبب ذلك "إلى إرهاق المخزن للرعية بمزيد من الضرائب، وحملت المسؤولية في ذلك للوزير المدني الكلاوي"[16] دفعت بالمخزن إلى توظيف الصبغة الدينية، فرفعا شعار الجهاد ومحاربة الفتن، واستصلاح أحوال البلاد والعباد، وأن إنفاقها في مصالح المسلمين وهو ما يعني في المقابل ازدياد قوة المخزن ماديا ومعنويا؛ في تشكيل أو إعادة تشكيل التحالفات واستقطاب الزبائن. بعد إضفاء المشروعية على ممارسته الجبائية، وذلك

بهدف الخروج من الأزمات الاقتصادية وتدعيم ركائز الحكم، وضمان استمراريته بما يتماشى وأولويات المنظومة السلطانية.

ثانيا: الجبايات غير المباشرة:

1. المئونة:

شكلت المئونة إحدى الضرائب غير المباشرة، التي لجأ إليها المخزن في إلزام القبائل أدائها لكل من ينزل أو يمر بها من رجال الدولة "كلما حلوا بها في مهمة تحكيمية أو زجرية أو غيرها"[17]، وقد كانت تدفع في شكل مواد استهلاكية كالسمن والزيوت والدقيق والشعير ورؤوس الماشية. إضافة إلى مواد أخرى كالسكر والدجاج والبيض وقراطيس الشمع؛ "وقد تتحول المئونة من مواد إلى مقادير نقدية، تسلم لرجال المخزن الذين يفدون على القبيلة"[18].

وانطلاق من الرسائل والوثائق المخزنية التي تناولت الموضوع لاحظنا أن المئونة تختلف من حيث الكمية والقيمة حسب الأشخاص والجهات المستفيدة منها، لذا ارتأينا تقسيمها إلى أنواع، وذلك على الشكل التالي:

1.1. مئونة الحركة المخزنية:

الحركات المخزنية هي عمليات عسكرية كان ينظمها المخزن وبشكل مستمر طيلة القرنين 18 و19م، لإخضاع القبائل العاصية وإجبارها على أداء مختلف الواجبات والتكاليف أو من أجل نشر الأمن في مختلف مناطق البلاد، ومهما كان الهدف من الحركة فان من المفروض على القبائل التي تمر بها هذه الحركة أن تتكفل بتزويد المجندين بكل ما يحتاجونه من مئونة لهم ولخيولهم، وإذا لم تسلم لهم تلك المئونة تؤدى في المقابل مالا.

ولم يكن المخزن يتوانى في استخلاصها، إذ اعتبرت كلفة من واجب القبيلة المعنية أدائها، "فقد ساهمت قبيلة أولاد فرج من دكالة في حملة سوس الثانية ب الحراك 33، وزادهم 990، والإبل 7 لحمل الأثقال، والسواقة 5، والخزائن 3، والروام 3، وزاد العامل 1000"[19].

ولهذا، كانت الرسائل المخزنية ترد وبشكل مستمر على رجال المخزن من قواد وعمال كلما حلت الحركة بهم أو بالقرب منهم، مع تحديد في بعض الأحيان نوع وكمية المواد الواجب تأديتها. وفي هذا السياق نشير ما ورد في رسالة القائد محمد بن أحمد الزيادي إلى السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1895م ما نصه: "... فقد وصلني كتاب مولانا ... أمرني فيه... أن ننزل ما نابني وسط عمال الزيايدة في مئونة محلته السعيدة بابن رابح من الشعير والدقيق والشياه والسمن على العادة بوصوله إلي من غير تراخ ولا إهمال فعند السمع و الطاعة و الامتثال..."[20]. وكلما تأخروا عن تأديتها يرسل المخزن رسائل تفسيرية عن أسباب تأخرها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك نذكر ما جاء في رسالة من قائد الحياينة إلى السلطان مولاي عبد العزيز يفسر فيها أسباب التأخر في أداء مئونة الحركة المرابطة بالقبائل الحياينة سنة 1895م، من خلال التأكيد على "أداء ما عليه من التبن والمئونة"[21]. وهذا ما أكده قائد حياني أخر إلا أن القبائل الحياينة قد أدت واجب الحركة كما ينبغي تأديته، والممثلة في "440 ريالا في شكل أموال ناضة، و444 كبشا، و221 رطلا من السمن، و374 مدا من الدقيق، و1224 مدا من الشعير"[22].

ومما يجدر ذكره هنا، أن مجموعة من القواد كانوا يبررون الامتناع عن أداء المئونة إما بسبب عدم قدرة سكان القبائل عن أدائها أو إلى قساوة المناخ وقلة الإنتاج. وبرر القائد أحمد الدويراني عجزه عن دفع المئونة بكون سكان القبيلة: "... اشتد ضعفهم من عدم الحرث هذه مدة من ثلاث سنين... وأنه سيدفعها في وقت لاحق"[23]. كما أن القائد محمد بن الطيب الدخيسي، من أعراب سايس، استنجد بالسلطان مولاي عبد العزيز، واستعطفه من أجل التخفيف عليهم رافعا شكواه وشكوى قبيلته التي: " تركب عليها جميع الكلائف من

دفع الأعشار والتبن، وخدمة الدوم وتقويم الواجب عليها في الحركة الموجهة لواد ملوية، ومئونة المحلة النازلة، ومئونة العشرة من الخيل النازلين قبلها. فاجل (هكذا) القبيلة ضعيف، لا شيء بيدهم، وقد لحقت الجميع المضرة. فإن أناسا توجهوا لدخول العسكر السعيد، وأناسا إخوانهم وقع فيهم الفرار..."[24].

وبذلك كان المخزن يلجأ أمام تقصير وتماطل القواد في تأدية المئونة، إلى"الضغط عليهم لتموين المحلة أو الحركة المخزنية بما يلزم من شعير وسمن ودقيق وشياه"[25].

ولتأكيد أيضا على ما كان يصادر من سكان القبائل في إحدى الحركات المخزنية في عهد مولاي عبد العزيز، نذكر أن قبائل الشاوية قدمت سنة 1315هـ/ 1896- 1897م بقيادة الوزير أحمد بن موسى، وتحت قوة السلاح "2000 جمل من الشعير (6000 تقريبا)، 2000 خنشة (كيس) من الدقيق، 5000 رطل من السمن، و1000 كبش"[26].

1.2. مئونة رجال العسكر وموظفي المخزن الواردين على القبائل:

كانت مئونة موظفي المخزن من جملة التكاليف التي كان يثقل بها المخزن كاهل القبائل أثناء زيارة إحدى رجالاته للقبائل بهدف تنفيذ أو تبليغ عن مهام لأعوان وممثلي السلطة المخزنية في المنطقة. كان على ساكنة القبيلة تقديم المئونة لهم طيلة مدة إقامتهم بينهم، والتي تم تحديدها في مواد ومقادير تم تحديدها كالاتي[27]:

	مداد الدقيق	رطال السمن	كباش	سكر
مئونة الكاتب في اليوم	03	02	01	01
مئونة العدول 8	04	04	01	01
مئونة الخراصين	04	04	01	01

وبهذا أصبح من الواجب على كل قبيلة دفع المئونة لكل من حل من رجال السلطة طول مدة إقامتهم لديها. وفي معظم الأحيان كان قواد القبائل يشكون للسلطان طول مدة إقامة رجال المخزن، وما كانوا يسببونه من أضرار مادية للسكان بسبب متطلباتهم اليومية والمستمرة طوال مدة إقامتهم. ففي عام 1314هـ/ 1896م "اشتكى القائد أحمد بن فاتح العمراني من نزول أحد قواد الرحى وبعض المخازنية عليه، وأشار إلى ضعف أحوال السكان وعجزهم عن تحمل أداء المئونة لهم، وطلب من الوزير أحمد بن موسى التدخل لدى السلطان من أجل التخفيف عنهم من عبئها"[28].

وجاء أيضا في رسالة شيخان من قبيلة العونات إلى السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1896م، أن مكوث موظفي المخزن من قواد الرحى والمخازنية قد تسبب في إرهاق السكان مما يأخذونه من مئونة يومية من مواد ومبالغ نقدية، وبهذا "صار الناس في ضيق وتعب ومشقة لأنهم كل خميس يفرضون ويفرقون ما ذكر ومن أجل ذلك عزم جلها على الفرار..."[29].

1.3. مئونة حراك القبيلة:

كان المخزن يأمر قواد القبائل بتهيء حركات من سكان قبائلهم مع إجبارهم على المساهمة بخيولهم ورجالهم، وتوجيهها إلى مكان معين لزجر المعارضين والمخالفين لسلطة الحاكمة، مع "إلزام السكان بتسديد صوائر حراكهم ولوازمهم من المئونات والأعلاف والرواتب وغيرها"[30].

وفي السياق نفسه جاءت رسالة من قائد قبيلة بني مطير بوعزة الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ/ 1889م: "... ولما صدر أمر مولانا أعزه الله بالحركة السعيدة المباركة، فرضتها عليهم، وعينا منهم الرجال والخيل الصحاح، كما أمرنا مولانا أيده الله، وألزمتهم بالقيام برواتب الحروك، وتقديم أمورهم كما ينبغي..."[31].

وهنا يجدر بنا التأكيد على أن هذا العطاء الإلزامي كان يمثل نوع من أنواع الكلف التي كانت "تزيد في استنزاف الإمكانات المادية والمالية للقبائل، ويزيد في استفحال أوضاع السكان المعيشية"[32].

1.4. مئونة سجناء القبائل:

إلى جانب التكاليف التي كان المخزن يفرضها على القبائل، "كان السكان ملزمين أيضا بإطعام إخوانهم المودعين في مختلف سجون المخزن، وإمدادهم بما يلزمهم من المئونة"[33]، وتزداد هذه المئونة كلما كان عدد السجناء أكثر عددا. وفي هذا السياق نشير إلى رسالة من قائد بني مطير بوشتى بن البغدادي إلى السلطان مولاي الحسن الأول بتاريخ 4 شوال عام 1309هـ/ 1891م، والتي تؤكد على هذا النوع من المئونة، "... ورد علينا الكتاب الشريف أعزه الله، أن نوجه ما نابنا مع الخديمين النعماني و الحرزلاوي في مائة ريال واثنين و ثمانين ريالا و ثلاثة أخماس الريال و نصف الخمس التي صيرها ناظر ردانة على مساجين (هكذا) ايت ولال من ايالتنا وعلى ايالة الخديمين المذكورين المودعين في سجنها، في خبزهم عن مدة ثلاثة أشهر إلا يوما واحدا، أولها تاسع عشر ربيع الثاني الفارط، ونعجل بذلك واصلا لشريف أعتاب سيدنا..."[34].

2. الغرامات:

الغرامات هي "تعويضات تفرض على القبيلة"[35]، كلما وقعت سرقة لقوافل تجارية أو إتلافهم لممتلكات الغير فوق أراضيها، أو سرقتهم لماشية المخزن وأكل زروعه أو ما شابه ذلك. وبذلك كان على سكان القبيلة وبشكل جماعي تحمل عواقب كل ما حدث من مخالفات وحوادث داخل حدودهم، ومنها تعويض ما ضاع أو نهب داخل محيطها الجغرافي من مال، أو تجارة، أو ماشية، أو غيرها. وفي هذا السياق نذكر ندرج ما جاء في رسالة القائد العياشي إلى السلطان مولاي الحسن الأول والمؤرخة بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ/ 1891م، يقول: " ... أنهي لعلم سيدي رعاه الله، أنه كان وافاني كتاب شريف أسماه الله آمرا لي سيدي رعاه الله، بتوجيه ما نابني في غرم زرع ضايت كشتام، وقدر ذلك ستة أوسق، فوجهت منها للهري المذكور نحو أربعة أوسق، بعدما فرضت العدد على إخواني، فدفع أغنياؤهم واجبهم، ولم يجد الفقير ما يدفع. والآن أطلب من الجانب الشريف أسماه الله الإمهال إلى الصيف القادم إن شاء الله..."[36].

ومن الأمثلة كذلك على ما كان تدفعه القبائل من غرامات. نسوق مثال قبيلة الفحص المجاورة لمدينة طنجة والتي "أدت غرامات متعددة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"[37]، بعدما حملوا سكانها وبشكل جماعي ما حدث من نهب وسرقات داخل حدودها الترابية، كما كان يحدث بالعديد من القبائل[38]. وفي كثير من الأحيان كانت الغرامة محل اتفاق بين المدعي والمدعى عليه على تجاوزات ومخالفات يتكلف المخزن في التحكيم فيه، عبر إرسال رسائل مخزنية لقواد المنطقة لتولي تسلمها، لكن ما لا نعرفه ما إذا كان ما تم تسلمه من غرامة هل فعلا سلم إلى أصحابها أم أن هذه الغرامة كانت توجه مباشرة إلى بيت مال الدولة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نذكر ما جاء في رسالة السلطان مولاي الحسن الأول إلى القائد حم بن الجيلالي، بتاريخ 25 رمضان عام 1309هـ/ 1891م. "...وبعد، فنأمرك أن

تستوفي ممن الى نظرك من قبيلة بني مطير، ما نابهم في ثمن ما كان نهب من السلعة والبهائم بسايس لليهودي مامان من كبانية التاجر سي يجبل طارق، وقدره ألف ريال، ووجهه عاجلا لحضرتنا الشريفة..."[39].

3. الذعائر:

الذعائر هي أموال كان يفرضها رجال السلطة وبالقوة على القبائل، كلما صدرت منهم مخالفة أو عصيان لأوامرهم. وكان مبلغ الذعيرة يختلف حسب الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد، والمخالفات المرتكبة ودرجة خطورتها، التي تزيدت بتعدد احتياجات المخزن المستمرة إلى الأموال للحد من أزمته المالية[40]. وبالتالي تعد هذه الذعائر إحدى الطرق والأساليب التي اعتمدها المخزن في استنزاف جيوب رعاياها لملئ بيت مال الدولة والخروج من الأزمة.

ومن نماذج هذه الذعائر ما فرضه المخزن على السجناء الموزعين على مختلف سجون البلاد، من مبالغ مالية تضاف إلى عقوبة السجن لسبب من الأسباب. وهذا ما تؤكده رسالة يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان مولاي الحسن، بقوله: " ... وأنهي لكريم علم مولانا، لما وصلنا الكتاب الشريف في قضية مساجين (هكذا) بني مطير وأمر سيدنا دام الله علاه بالذعيرة كل واحد نوظف عليه قدره، اعلم سيدنا أن المساجين (هكذا) إخوان الخديم الحرزلاوي، وظفنا عليهم ألفان ريال (هكذا)، ليدفعوها لبيت مال المسلمين، كل واحد منهم يعطي قدره في هذا. ونطلب من سيدنا يقبل شفاعتنا فيهم..."[41].

وثمة نوع أخر من الذعائر لجأ إليها المخزن إثر مشادة بين قبيلة وجيرانها أو حدوث نزاعات وفتن قبلية كانت تقع بين الفينة والأخرى. ومهما تكن الأسباب كان المخزن يعاقب السكان بذعائر مختلفة ومتباينة حسب خطورة الحدث. ولم يكن رجل السلطة يكلف عناء تحديد المعتدي والمعتدى عليه وتذعيره، وإنما كان يكتفي بنبأ نزاع قبيلتين أو فرقتين وتغريم الطرفين المتصارعين، ثم تهيئ فصيلة من الجيش وترسل لجلب المال الموظف عليهما.

يعتبر الصراع الذي نشب بين قبيلتي بني مطير وجروان في حدود سنة 1306هـ/ 1888م خير دليل حول ما ذكرناه سلفن؛ حيث لجأ المخزن إلى فرض ذعائر على المطيريين و الجروانيين قدره في رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 شعبان عام 1306هـ/ 1888م "... وبعد وصل جوابك بأن فتنة وقعت بين جروان وبني مطير، بسبب رجلين منهما كانا يتصارعان، إلى أن أفضى ذلك بهما إلى الضرب بالأحجار ثم الرصاص، وما فرق بينهم إلا ظلام الليل، ذاكرا أن ذلك دأب البرابر و صرنا من ذلك على بال. فقد وظفنا على بني مطير ذعيرة قدرها خمس عشر مائة ريال، وعلى جروان ألف ريال. فاستوفيها منهم، ووجهوها لحضرتنا الشريفة. وقد أمرناهم بدفعها لك، ويوافيك خمس مائة من العسكر لشد عضدك على ذلك ووفق ما طلبت، والسلام"[42].

4. السخرات:

السخرة هي أموال تدفعها القبيلة لمن حل عليها من جنود وأعوان ورجال المخزن على اختلاف درجاتهم ورواتبهم في خدمة مخزنية ما، إما إعلامية أو تفقدية أو تحكمية أو حتى زجرية، لاستخلاص الضرائب من القبيلة[43].

وفي هذا السياق يمكن القول أن السخرة لا تختلف عن المئونة من حيث الفروض والواجبات، فكلامها كانتا تستدعي تنفيذ الأغراض والمآرب المخزنية كلما وردوا على القبيلة مع فرق بسيط يتجلى في كون السخرة تقدم نقدا والمئونة تقدم عينا في الغالب.

يتبين باعتماد الوثائق والرسائل المخزنية، أن مبالغ السخرة تختلف حسب مرتبة ومكانة الأشخاص الوافدين من ممثلي ومبعوثي المخزن إلى القبائل. فإذا كان المسخرون من أعوان المخزن مثل الإعلاميين تكون قيمة السخرة محدودة ومتواضعة. أما إذا كان من قواد الرحى أو

ما شابهه فقد تكون السخرة مرتفعة القيمة وأكثر فداحة، ففي 6 شعبان عام 1309هـ/ 1891م، راسلا السلطان الباشا حم بن الجلاني، في موضوع استيفاء سخرة قائد الرحى محمد السوسي من عمال بني مطير، قائلا: "... وبعد، فنأمرك أن تشد عضد حامله قائد المائة على استيفاء سخرة قائد الرحى محمد السوسي على قضية ايت بورزون من عمال بني مطير ومنهم العياشي والولاني، ولا تترك إلا من ما دفع ما عليه كحم و إبراهيم، و قدرها مائة و خمسون ريالا..."[44].

ويحدد قدر السخرة في كثير من الأحيان من طرف السلطة المركزية، وتختلف باختلاف القضايا والمهام التي أوجبتها، ويزداد قدرها حسب أهمية ما توجه المسخر من أجله. ففي 28 الأول عام 1310هـ/ 1392م، كتب الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان يقول: "... اعلم مولانا (...) بأني كتبت لمولانا على شأن المشاركة الذي (هكذا) بيني وبين العالية بالله الذي (هكذا) حرقت لنا نار مع التوايز العالية بالله أمرنا مولانا لتنفيذ التقويم من عند الباشا حم بمكناس، ونفذ لنا أرباب البصر والقوام حتى قاموا ودفعت لهم ثمانية ريال سخرة..."[45].

وهذا التفاوت في تحديد مبالغ السخرات يرجع إلى إمكانية القواد من جهة والوضعية المادية للقبيلة المعنية من جهة أخرى، ونوعية العلاقات التي كانت تميز أوجه تعامل القبيلة مع المخزن من جهة ثالثة[46].

ومما يلاحظ من الوثائق والرسائل المخزنية السابقة الذكر، أن السخرات نوع من الضرائب الغير الشرعية التي طالما شكلت عباءتا سئموها سكان القبائل وضجروا من تكررها بشكل مستمر على امتداد الشهور و السنين، دفعت بالكثير منهم إلى الامتناع في دفعها أو التماطل عن أدائها كما توضحه لنا الوثيقة الصادرة بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ/ 1889م، حيث جاء فيها ما نصه: "... و بعد، وصل كتاب مولانا الشريف بدفع ما نابنا وسط عمال بني مطير كافة في خمسمائة ريال سخرة نائب خديم مولانا القائد العربي ولد با محمد ومن معه من المخازنية (هكذا) الذين كانوا نازلين علينا من أجل الموظف الخ. فعلى السمع والطاعة. فسندفع له إن شاء الله في العيد القادم بحول الله. فقد فرضناها على القبيلة..."[47].

5. الفروض:

إلى جانب السخرات والمئونة والغرامات والذعائر، كان المخزن يفرض ويوظف على رعاياه جبايات استثنائية لمواجهة متطلبات الدولة المتزايدة، مما زاد من إرهاق سكان القبائل واستنزاف مواردهم، "ولا سيما في السنوات السابقة لإجراء الحماية إذ بقدر ما كانت تزداد الضغوط المالية الأوربية على البلاد، بقدر ما كانت متاعب القبائل تزداد وتتفاقم"[48].

أما عن طبيعة ومقدار هذا النوع من الجباية فقد كان يدفع حسب رغبة الدولة وحاجياتها المتزايدة من الأموال[49]. ومن أمثلة ما كان يدفع في هذا الصنف من الجباية، ما جاء في رسالة موجهة من السلطان مولاي عبد العزيز إلى أحد الأمناء، بتاريخ 3 محرم 1314هـ/ 14 يونيو 1896م، ما يلي: "... وبعد وصل كتابك بتوجيهك سبعة وثلاثين فرسا يسروجها واثنين وخمسين مكحلة من الموظف على إخوان القائد الحسين بن منصور المسفيوي... أما الخيل فقد وصلت ورد له منها إحدى عشر فرسا لمعيبها وأما المكاحل فقد وصلت وحلت محلها..."[50].

ولا شك أن هذا النوع من الجباية قد شكلت مصدر إزعاج وإرهاق مستمر للسكان القبائل، إذا ما أن يسددوا فروض وتكاليف معينة، حتى يأتي الإعلام بدفع تكاليف أخرى؛ وهذا شكل نوع من أنواع الضرائب غير الشرعية الذي انعكس سلبا على تطور المجال القروي، وعلى استقرار الأوضاع بالبلاد وتقدمها.

6. المكوس:

المكوس أو ما "تسمى في الوثائق والرسائل المخزنية ب (منفعة السوق) أو ب (مستفاد السوق)"[51]، وهي صنف من التكاليف والأعباء غير الشرعية التي اضطر المخزن إلى فرضها على البضائع والمبيعات التي تدخل إلى الأسواق والمدن، حسب الضغوط المالية الأجنبية، وتزيد نفقات الدولة. وقد كانت مصدر تدمر التجار وانتفاضتهم خاصة بفاس ومراكش، بالرغم من معارضة الفقهاء لها وتردد السلاطين بين فرضها وإسقاطها.

ففي عهد سيدي محمد بن عبد الله (1757م- 1790م)، تم إحداث ضريبة المكوس على المبيعات بأسواق الحواضر والمدن المغربية، "غير أن السلطان مولاي سليمان (1792م- 1822م) بادر بإلغائها بمجرد تربعه على العرش، ثم عاد إلى إحيائها من جديد سنة 1810م بفعل الأزمات المناخية التي ألزمته مراجعة سياسته الجبائية"[52].

وبعد انهزام المغرب في معركة ايسلي، اضطر مولاي عبد الرحمان بن هشام (1822م- 1859م)، إلى "فرض المكوس على الجلد والبهائم"[53]، ثم سرعان ما "تفاحش أمره (المكس) في دولة ابنه سيدي محمد بن عبد الرحمان"[54] الذي عممها على سائر أبواب المدن و الأسواق المغربية سنة 1861م، و"ارتبط هذا الإجراء ارتباطا مباشرا بنتائج الأزمة المالية الناتجة عن حرب تطوان، وما ترتب عنها من إفلاس لخزينة الدولة"[55]، غير أن السلطان مولاي الحسن الأول (1873م-1894م) بادر بإلغائها بمجرد الانتهاء من أداء غرامة حرب تطوان، ثم أعيد إحيائها من جديد سنة 1896م وبشكل مستمر على أبواب المدن و الأسواق، مع احتكار تجارة التبغ و"الكيف"، وحيازة مداخليها لفائدة المخزن؛ بسبب أزمة مالية خانقة كانت تمر منها البلاد[56].

ولم تقتصر المكوس على أبواب المدن والأسواق، وإنما امتدت ليشمل سكان القبائل نظرا لارتباطهم في تجارتهم بالمدن القريبة منهم. ومن الأمثلة على ذلك ما كانت تؤديه قبائل سايس والأطلس المتوسط وشرق فاس من رسوم أثناء تزودهم بالسلع من المدن[57]. وهو ما انعكس سلبا على التجارة القروية من جهة، وعلاقة المخزن بالقبائل أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من جهة ثانية. على الرغم من معارضة السكان، واستنكار الفقهاء لهذا الصنف من الضرائب[58].

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضع آثار الضرائب المباشرة والغير مباشرة على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بالمغرب خلال القرنين 18 و19م، يتبين أن الضريبة كانت كثيرة ومتنوعة، فرضتها الدولة على أرباح المغاربة والأجانب والعقارات لتأمين الطرقات وتقوية السلطة

ودفع رواتب موظفي المخزن وغيرها من النفقات الأخرى، لتزداد أهميتها كمصدر رئيسي للمخزن أيام الأزمات الاقتصادية والحروب والمجاعات لملئ فراغ خزينة الدولة ومواجهة الدسائس الأجنبية، لكنها في المقابل آثرت على أوضاع سكان البوادي والحواضر، مما كان سببا رئيسيا في العديد من التمردات التي ساهمت في تدهور الأوضاع الداخلية للبلاد خلال فترات متباينة من تاريخ مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

الهوامش:

1. جادور (محمد)، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات عكاظ، الرباط، 2011، ص. 136.
2. اكنينح (العربي)، أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (أيت انظير)، مطبعة أنفو-برانت، فاس، 2004، ص. 322.
3. الناصري (أحمد بن خالد)، تعظيم المنة لنصرة السنة، نسخة مصورة لمخطوط الخزانة الصبيحية بسلا، رقم 5906، ج.1، صص. 175-176.
4. التجكاني (محمد الحبيب)، "تطبيقات الزكاة بالمغرب، التاريخ والآفاق"، ضمن ندوة الزكاة وانعكاساتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994م، ص. 137.
5. أنظر: المنجرة (عبد الرحمن)، الفتح المبين في بيان الزكاة وبيت مال المسلمين، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط.1، المغرب، 1993.
6. التوفيق (أحمد)، إينولتان، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط.2، الرباط، 1983، ص. 500.
7. عياش (جرمان)، دراسات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1986م، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، ص. 94-101.
8. وندوس (جون)، رحلة إلى مكناس، ترجمة زهراء إخوان، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، ب.ت، ص. 127.
9. الناصري (خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 7، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ص. 62.
10. المولى إسماعيل ملك المغرب، المطبعة الملكية، 1967م، ص 12.
11. BraitheWaite (John), Histoire des révolutions de l' Empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Muley Ismaël, Amsterdam, 1731, p. 45.
12. وندوس (جون)، رحلة إلى مكناس، م. س، ص. 42.
13. السعود (عبد العزيز)، تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة-المجتمع-الدين)، منشورات جمعيات تطوان أسمير، ط. 1، تطوان، 2007، ص. 60.
14. السعود (عبد العزيز)، تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة- المجتمع- الدين)، م. س، ص. 86.
15. رسالة من القائد محمد الكرواني إلى السلطان، بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1312هـ/ 30 نونبر 1894م، و.خ.ح. مح 594.
16. AZAN (Paul), L'Expédition de fes, Paris, 1924, p.11.
17. حول المئونة أنظر: - التوفيق (أحمد): المجتمع المغربي ....، م. س، ص. 316.
- ✓ الشابي (مصطفى): الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830- 1912، دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، 2001، ص. 681.
- ✓ Michel (NICOLAS) : « L' approvisionnement de la MHALLA au Maroc au XIXe Siécle », *Hesperis-Tamuda*, vol. XXIX, fasc. 2 (1991), pp. 313- 340.
18. هراج التوزاني (نعيمة)، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1979م، ص 181.
19. رسالة إلى أمناء أولاد فرج وأشياخهم بتاريخ 2 رجب عام 1302هـ/ 17 أبريل 1885م " مجموعة وثائق من سنة 1301هـ إلى 1311هـ".
20. رسالة القائد محمد بن أحمد الزيادي إلى السلطان، 27 جمادى الأولى 1313هـ/ 15 نونبر 1895م، و. خ. ح. مح 126.
21. رسالة القائد الجيلاني العلياني إلى السلطان، بتاريخ 28 رجب 1312هـ/ 25 يناير 1895م، و.خ.ح.مح.37.
22. رسالة القائد محمد بن المانع الحياني إلى السلطان، بتاريخ 3 شعبان 1312هـ/ 30 يناير 1895م، و.خ.ح.مح.71.
23. رسالة القائد أحمد الدويراني إلى السلطان، بتاريخ 18 رمضان 1314هـ/ 20 فبراير 1897م، و. خ. ح. مح. 248.

24. رسالة القائد محمد بن الطيب الدخيسي إلى السلطان، بتاريخ 4 جمادى الأولى 1305هـ/ 18 يناير 1888م، و.خ.ح. مح 153
25. الشابي (مصطفى)، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830- 1912، ج. 2، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1، مراكش، 2008، ص. 241-242.
26. الخديمي (علال)، "المجتمع الشاوي بين تأثيرات السلطة وتحولات المجال خلال المجال خلال القرن التاسع عشر"، هسبريس تمودا، العدد 34، 1996م، ص. 11.
27. رسالة السلطان إلى قواد الأعشاش، بتاريخ 28 ذو الحجة 1314هـ/ 30 ماي 1897م، و.خ.ح. مح. 262.
28. بنطالب (علي)، المخزن و القبائل الضغط الجبائي و تداعياته 1894- 1912، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2013، ص. 76.
29. رسالة شيخان من العونات إلى السلطان، بتاريخ 3 ربيع الأول 1314هـ/ 12 غشت 1896م، و.خ.ح. مح.324.
30. بنطالب (علي)، المخزن و القبائل الضغط الجبائي و تداعياته 1894- 1912، م. س، ص. 78.
31. رسالة من القائد بوعزة الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ م.خ.ح، رقم 324.
32. بنطالب (علي)، المخزن و القبائل الضغط الجبائي و تداعياته 1894- 1912، م. س، ص. 78.
33. اكنينيح (العربي)، أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (ايت انظير)، م. س، ص. 317.
34. رسالة من القائد بوشتى بن البغدادي إلى السلطان، بتاريخ 4 شوال عام 1309هـ، و.خ.ح، رقم 437.
35. Michaux (Bellaire), Les Impots Marocains. Archives Marocaines, Tome I , Paris, 1904, p.71.
36. رسالة من القائد العياشي إلى السلطان مولاي الحسن الأول، بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 420.
37. SALMON (Georges) : Une tribu Marocaine : Les FAHCYA, A.M. , T.I, 1904, pp. 187-188.
38. MARTIN (A.G.P) : Quatre Siécles d'Histoire Marocaine (1504-1912), Paris, Leroux, 1923, p.374.
39. رسالة من السلطان إلى القائد حم بن الجلاني، بتاريخ 25 رمضان عام 1309هـ، المجموعة الزيدانية. رقم 15، خ.ح. رقم 3916.
40. بنطالب (علي)، المخزن و القبائل الضغط الجبائي و تداعياته 1894- 1912، م. س، ص. 83.
41. رسالة من يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 23 رجب عام 1307هـ، مخطوط.خ.ح، رقم 350.
42. رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 13 شعبان عام 1306هـ، مخطوط. خ.ح، رقم 450.
43. التوزاني (هراج)، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول، م. س، ص. 181.
44. رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 6 شعبان عام 1309هـ، المجموعة الزيدانية، رقم 13، ص 112، خ.ح. رقم 3916.
45. رسالة من الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1310هـ، مخطوط، خ.ح، رقم 620.
46. الشابي (مصطفى)، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912، م. س، ص. 563.
47. رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ، مخطوط.خ.ح، رقم 643.
48. اكنينيح (العربي)، أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، م. س، ص. 328.
49. نفسه.
50. رسالة السلطان إلى الأمين ابن كيران، بتاريخ 3 محرم 1314هـ/ 14 يونيو 1896م، كناش. خ.ح. رقم 776، ص. 53.
51. Terrasse (Henri), Histoire du Maroc : des origines à l' établissement du Protectorat Français, 2 Tomes, Ed. Atlantides, Casablanca, 1955, p.354.
52. بنطالب (علي)، المخزن و القبائل الضغط الجبائي و تداعياته 1894- 1912، م. س، ص. 96-97.
53. الناصري (خالد)، الاستقصا ...، م. س، ج.9، ص. 136.
54. نفسه.
55. بنطالب (علي)، المخزن و القبائل الضغط الجبائي و تداعياته 1894- 1912،م. س، ص. 97.

56. الحمليشي (عبد العزيز)، جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856- 1896)، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية (مكوس الحواضر)، منشورات كلية الآداب الرباط، 1989، ص. 130- 181.

57. اكنينح (العربي)، انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر و انعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للبادية المغربية، نموذج قبائل هضبة سايس، مطبعة أنفو-بريت، ط1، فاس، 2005، ص. 166.

58. اكنينيح (العربي)، أثار التدخل الأجنبي في المغرب على ... ، م. س، ص. 355.